

The following slides are the property of the authors and are provided on this website as a public service. Please do not copy or redistribute these slides without the written permission of the listed authors.

For more information please contact familyresearch@qf.org.qa

الشرائح التقديمية التالية هي ملكية خاصة بالمؤلفين ، ويتم توفيرها في هذا الموقع كخدمة عامة . يرجى عدم نسخ أو توزيع وإعادة نشر هذه الشرائح دون الحصول على إذن كتابي من المؤلفين المدرجين .

لمزيد من المعلومات الرجاء الإتصال بـ : familyresearch@qf.org.qa



الواقع الراهن وصناعة التغيير

استراتيجية التماسك الاسري وتمكين المرأة 2011-2016
والطريق إلى رؤية قطر 2030

ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي لمعهد الدوحة الدولي للأسرة - مؤتمر البحوث من أجل الارتقاء بالسياسات الأسرية
الأسرة العربية في مرحلة التحول : التحديات والقدرة على البقاء

إعداد: السيدة/ آمال بنت عبداللطيف المناعي
الرئيس التنفيذي للمؤسسة القطرية للعمل الإجتماعي



تمهيد..

نبثقت رؤية قطر 2030 بعد عمل دؤوب انتظم فيه كافة مؤسسات الدولة وقطاعاتها المختلفة منذ العام 2005, إن الإرادة السياسية القوية لتحقيق الرؤية نجم عنها تقدماً ملحوظاً ناتج حركة الإصلاح والارتقاء بالأنظمة من اجل التنمية المستدامة. والزيادة المطردة في الانفاق على قطاعات التعليم والصحة والرعاية خلال العشر سنوات الماضية مما أفرز معطيات تؤشر إلى التقدم المحرز في كثير من الجوانب الحيوية، وقد ارتفع مؤشر التنمية البشرية إلى 0.834 لتحتل دولة قطر الصدارة على مستوى العالم العربي إلى جانب ذلك فقد وفرت الدولة مستويات جيدة من الرعاية والحماية الاجتماعية للشرائح المعرضة للمخاطر.

ينطلق هذا البحث من فرضيات ثلاث:

1. كل شأن مرتبط بالعمل الاجتماعي لابد وان تواجهه تحديات منظورة وأخرى كامنة تتسارع وتيرتها بتسارع وتيرة النمو والتغير وهو شأن انعقاد هذا المؤتمر .
2. مبادرات الدولة المتعددة لضمان الاستقرار الأسري لن تكون كافية دون مشاركة المجتمع ودون لعب دور إيجابي على مستوى الجماعات والأفراد.
3. بالرغم من تنامي الاهتمام بسد الفجوات، فإن توفير الاحتياجات المادية والمالية لن يكون كافيا وحده للقول بأن المشروع قد اكتمل، وذلك عندما يتعلق الأمر بالكفاية والرفاه الاجتماعي، بل تظل بعض القضايا الاجتماعية شائكة لارتباطها بعناصر أخرى كثيرة بالغة التعقيد.



الأسرة ... و رؤية قطر 2030

أول ما يتبادر إلى الذهن، هذا الزخم الهائل من المعلومات والمصطلحات والحراك على كافة الصعد، هذا الحراك يحمل في داخله معاول التغيير. وتعرض الأسرة في قطر لثلاثة أنواع من التحولات الرئيسية:

1. التطور الطبيعي النابع من المجتمع والمتسق مع المنظومة السائدة إقتصادية كانت ام سياسية ام اجتماعية.
2. أدوات التغيير التي حملها التحول الكامل في بنية الاقتصاد والتي تتزامن مع ما أحدثته ثورة المعلومات المتدفقة دون تحكم والتي تتواءم في بعضها مع المنظومة السائدة أو تتعارض معها كلياً.
3. ثم سعي الدولة للتحكم في المتغيرين عبر استراتيجية وطنية للموائمة والموازنة والتحسب للمخاطر.



تحديات ..

حرصت استراتيجية التنمية الوطنية على تحري الموازنة بين البني الأساسية والبني الفوقية من خلال استهداف التوازن بين الخيارات التالية لمواجهة خمسة تحديات رئيسية هي:

- التحديث والمحافظة على التقاليد.
- تحقيق التوازن بين احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال القادمة.
- التحكم في النمو الاقتصادي المستهدف، وتجنب التوسع غير المنضبط.
- مطابقة حجم العمالة الوافدة ونوعيتها مع مسار التنمية المستهدف.
- الموازنة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.



حقائق ..

- الحديث عن الأسرة القطرية لابد وأن يأخذ أبعادا مختلفة عما هو سائد في معظم الدراسات والخبرات العلمية التي في مجملها غربية ..
- تستمد الأسرة القطرية والعربية عموما «وجودها وشرعيتها من نبع الثقافة المحلية المرتبطة بالديانات السماوية وتمثل الأسرة فيها سلطة اجتماعية متفردة
- الواقع الحالي وثورة التواصل والاتصال والعولمة وتداعي الحدود الجغرافية يفرض علينا تحديا «ووعيا» جديدا» ..



تحديات حول احتياجات الأسرة في مجال المحور الوظيفي:

الوظائف المنوطة بالأسرة هي الأصل في تكوينها والدافع لبقائها واستمرارها ... والحفاظ على كينونتها والارتقاء بها . وعلى رأس هذه الوظائف الإنجاب والبقاء والاستمرارية ... ثم توفير سبل العيش والحياة الكريمة لأعضائها والتنشئة والرعاية الاجتماعية ... وإشباع الحاجات العاطفية "الحاجة إلى الحماية، الحب، العطف، الحنان، الأمان... الخ" ، فالتربية والتعليم وتوفير التوازن والاستقرار والتصالح مع النفس ومع البيئة المحيطة .. ثم تحقيق الأمن والانماء الاجتماعي والأمن الاقتصادي والأمن النفسي.



رغم عدم توفر البيانات .. إلا أن الأرقام في بعض المشاريع القطاعية تتحدث ..

أهداف التماسك الأسري

كافة النتائج القطاعية لم ترفد بالدراسات وبالأبحاث اللازمة لتحري جذور المشاكل والتحديات ومعالجة مسبباتها

البيانات في العام 2015	البيانات في العام 2016	النتائج القطاعية
2.35	1.73	حالة السكان
<ul style="list-style-type: none"> - خلت البيانات عن استراتيجية توجيحية أو اعلامية أو تربية . - يقوم مركز الاستشارات العائلية بدور كبير يتطور باستمرار – لكن لا يوجد تقييم وتحليل للأثر. - لم تراجع قوانين الأسرة 	<ul style="list-style-type: none"> - مركز واحد للاستشارات العائلية - مركز خاص 	تنفيذ برنامج لتعزيز التماسك الاسري , مع انجاز اربعة مشاريع على الاقل
<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء عدد خمس قاعات مجانية-لم يتم إنشاء صندوق الزواج - لم تخصص برامج تنويرية وتوجيهية لتغيير التوجهات 	كمؤشر ارتفع العدد للفترة 35 – 49 من 2355 في 2010 الى 2435 في 2012	تقليل عدد القطريات غير المتزوجات في الفئة العمرية 34 – 30 بنسبة 15 %
لمركز الاستشارات العائلية جهود جيدة هنالك نقص في الكفاءات	انخفض معدل الطلاق في 2013 بشكل عام ليبلغ 1325 حالة طلاق بعد أن كان العدد 1420 حالة طلاق عام .	تقليل عدد الأزواج الذين يسعون الى الطلاق قبل الدخول بنسبة 20%
لمركز الاستشارات العائلية جهود جيدة هنالك نقص في الكفاءات	3619 حالة زواج و 1325 حالة طلاق في 2013 ارتفاع نسبة الطلاق في حالات الزواج بالأجنبيات 82% من ابناء الطلاق لزوجات اجنبيات	تقليل عدد الأزواج الذين يسعون الى الطلاق بعد الدخول بنسبة 40 %
لا توجد سياسات /مؤشرات تفيد تحقيق الهدف .	متوسط العاملات في 2010 ثلاثة لكل أسرة	تخفيض عدد عاملات المنازل لكل أسرة الى النصف
قيد الإجراء .	قيد الإجراء .	وضع مبادئ توجيهية وتنظيمية لاستخدام وإدارة عاملات المنازل
<ul style="list-style-type: none"> - هنالك نظام وهنالك مرافق لكن لا يوجد رصد شامل او دراسات او برامج توجيحية مجتمعية - لم يتم تجريم العنف ووضع تدابير تحمي الاطفال وافراد الأسرة 	هنالك نظام وهنالك مرافق تشير الاحصاءات الى تزايد عدد المبلغين لكن لا يوجد رصد شامل او دراسات او برامج توجيه مجتمعية	وضع نظام شامل للحماية من العنف الاسري
ادرجت برامج لم يتم تقييمها او تحليل الأثر	ادرجت برامج لم يتم تقييمها او تحليل الأثر تشير الاحصاءات الى تزايد عدد المبلغين	تبني وتشغيل الية الكشف المبكر عن اساءة معاملة الاطفال واهمالهم

رغم عدم توفر البيانات .. إلا أن الأرقام في بعض المشاريع القطاعية تتحدث ..

أهداف الرعاية الاجتماعية

البيانات في العام 2015	البيانات في العام 2011	المتوقع/المستهدف حسب الاستراتيجية لـ 2016	النتائج القطاعية
اضافة مركز للصحة السلوكية في 2014 ليس هنالك برامج تراعي المؤثرات وتهيئة الأسرة		3 مراكز بالاضافة للمراكز القائمة	زيادة عدد المرافق التي تقدم الدعم للاسر التي تواجه ظروفًا خاصة من 0 - 3
ليس هنالك تقييم للأثر المعلومات المتوفرة تبين ازدياد الديون للأفراد كما ذكر اعلاه	اجراءات تنظيمية من المصرف المركزي	تغيير توجهات	تخفيض عدد الاسر القطرية المنقلة بالقروض الكبيرة (أكثر من 250000 ريال قطري)
ليس هنالك تقييم للأثر المعلومات المتوفرة تبين ازدياد الديون للأفراد كما ذكر اعلاه	اجراءات تنظيمية من المصرف المركزي	تغيير توجهات	تخفيض ديون الاسر القطرية الى النصف
هنالك اجراءات وضوابط صارمة	هنالك اجراءات وضوابط صارمة	استراتيجية مكافحة 2015-2011 واجراءات وضوابط صارمة	تقليل عدد المدمنين على المخدرات تحت 18 سنة الى 1 %

أهداف تمكين المرأة

البيانات في العام 2015	البيانات في العام 2011	المتوقع/المستهدف حسب الاستراتيجية لـ 2016	النتائج القطاعية
- لم يحدث تطور - لم يتم تعديل قانون العمل - لا يوجد تغيير في السياسات - لا توجد خطة متكاملة لتنفيذ حضانات الأطفال	137 حضانة خاصة 12 حضانة	تعديل قانون الموارد البشرية ساعات العمل المرنة وتعميم حضانات الأطفال	وضع تدابير لدعم المرأة العاملة مثل اعادة النظر في قانون الموارد البشرية الحالي وسياسة اجازة الامومه
1,704 عام 2013	1002	إذا كانت سنة الأساس هي 2011 فقد تحقق الهدف لأن الزيادة في 2013 أكثر من 30%	زيادة عدد النساء في المناصب القيادية بنسبة 30% على الأقل
-----	-----	-----	انشاء منظمات مجتمع مدني تروج لقضايا المرأة

* وزارة التخطيط التنموي والأحصاء 2013



هذه المؤشرات تؤكد بأن المشروعات التي صممتها الاستراتيجية لمعالجة هذه المشكلات شابهها الكثير من العجز والذي تمثل في ...

1. عدم واقعية الاهداف "على سبيل المثال تقليل عدد غير المتزوجات في الفئة العمرية 30- 34 بنسبة 15% وتقليل معدلات الطلاق بنسب 20% قبل الدخول و 40% بعد الدخول وتخفيض عدد عاملات المنازل إلى النصف".
2. كما ان التدابير المرتبطة بهذه الأرقام على وجه التحديد لا تؤدي إلى تحقيق الأهداف كما تغاضت الاستراتيجية عن ارتباطاتها الاخرى المتصلة بالوضع الاجتماعي والمكون الثقافي والقيمي .
3. تصميم المشروعات لتعالج نتائج المشاكل دون الوصول إلى جذور المشاكل ومسبباتها بالدراسة والتحليل ومن ثم أفراد برامج تلامس الأسباب الكامنة لهذه المشاكل وتضع الحلول والبرامج التوجيهية لها.



4. هذا الراهن الذي أسس على الازدهار الاقتصادي وزيادة دور الدولة الرعائي لامست مؤثراته وظيفة الأسرة. مما كان يستدعي إجراء الدراسات العلمية للوصول إلى أفضل الحلول ومن ثم تصميم البرامج التي تستهدف العقل الجمعي.

5. إن اهداف... مثل تحسين الدعم المقدم للمرأة العاملة أو الاستقرار الأسري كانت تستدعي تدخل واضح عبر مسؤوليات محددة للتنسيق مع الاجهزة التشريعية والتنفيذية بهدف تعديل السياسات والإجراءات واصدار قوانين محددة بما فيها تعديل قوانين العمل وقانون الاحوال الشخصية وتوفير حضانات الاطفال في مقار العمل وهو ما لم يحدث بعد ثمانية سنوات من الرؤية.



التحديات التي تواجه الأسرة في قضايا البناء والتكوين:

1. لم تتطرق الاستراتيجية إلى مسائل البناء والتكوين بالدراسات المسبقة ومن ثم مقارنة التجارب المماثلة والناجحة وتحليلها ومقارنتها مع الواقع المحلي للخروج بتدابير مسنودة تساهم في تحقيق النتائج القطاعية المرجوة.
2. فالمكون الثقافي والاجتماعي في قضايا البناء والتكوين للأسرة مثل الزواج وطرق الاختيار، شروط ومعايير الاختيار بالإضافة إلى تحديات الاندماج السكاني وإزالة الفوارق الاجتماعية، قضية تقدم الفتيات في التعليم على الرجال، قضية الادوار النمطية للمرأة كل هذه القضايا لم تُعد لها الأستراتيجية دراسات معمقه.
3. قضايا كهذه كانت تستوجب استراتيجية ثقافية إعلامية محكمة وإفراد برامج تنويرية وتوجيهية لمعالجة بعض المفاهيم الاجتماعية والثقافية المؤثرة.
4. تدني المستوى المعيشي وتأثيره على نفسية أفراد الأسرة. من حيث الأسباب المتعلقة بـكبر حجم العائلة أو تعدد الزوجات وهي لم تربط في النتائج القطاعية ولا في تحري مراعاتها في السياسات.



الاستراتيجية والطريق إلى الرؤية بين التقليد والحدثة :

إن الوصول إلى فهم متكامل حيال ذلك يتطلب مقارنة مؤثرات النهوض الاقتصادي والتحديثي المتسارع مع معطيات الوضع الاجتماعي والثقافي، والمتمثل في هذه التحديات والتي لم تستطع استراتيجية التنمية 2011 – 2016 وضع مواصفات، خطط قطاعية، ومشاريع أو أنشطة لها، بل شهدنا تزايداً في الخلل في التركيبة السكانية جراء العمالة شملت في آخر احصائية 144 جنسية من مختلف انحاء العالم.

- المؤثرات الاقتصادية : ثقافة الاستهلاك السائدة وعدم القدرة على إدارة ميزانية الأسرة وعدم كفاية الدخل.
- المؤثرات الاجتماعية: قضايا الزواج والاستقرار الأسري تنشئة الأطفال احتياجات المراهقين وصراع الاجيال، ذوي الاعاقة، وضع المرأة وصراع الادوار، ارتفاع نسبة الطلاق.
- المؤثرات الثقافية: التذبذب بين الحدثة والتحديث، تجاذب الثقافات ومؤثرات الثقافات الاستهلاكية.



الاستراتيجية بين الحداثة وتداعيات العولمة:

- بينما كانت الرؤية محاولة جادة للتحديث والاحتفاظ في ذات الوقت بالمنظومة الحاكمة للهوية الوطنية إلا أن الوصول إلى مرتبة الحداثة المبنية على العلم والمعرفة والارتقاء بنوعية الحياة تلامس واقعا اجتماعيا تقليديا متماسك وممغن في التجذر وإرث معرفي مرتبط به منشئا واقعا اجتماعيا ومكونا ثقافياً لمفاهيم وقيم بعضها متوائمة مع مجتمع العلم والحداثة وبعضها يحتاج الدراسة والتحليل العلمي اللازمين للموائمة والخروج بصياغات لا تخل بأي منهما.
- وهكذا أوضحت الاستراتيجية رغبتها في البقاء على منظومة القيم والموروثات والأعراف المرتبطة بسلطة القبيلة، في الوقت الذي تتعرض فيه هذه المنظومة لاختبار صعب يتمثل في كيفية مقاربة الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي الجديد والتغير التقني الهائل والانفتاح على الأمانى والطموحات المحلية.. هذه المؤثرات الخارجية لها انعكاسات واضحة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي وتؤثر بشكل مباشر على الاستراتيجية القطاعية للتماسك الأسري.
- على الرغم من ذلك فإن الاستراتيجية لم تتحرى عملا منظما للتصنيف أو الفرز والاستناد إلى العلم وتراكم المعرفة والخبرة والتجارب السابقة لموازنة وكيفية الانفتاح السلس والحكيم والمدرّوس على الإرث الإنساني.

مسارات الحداثة وتأثيرها ..

- بينما تتضمن الحداثة صياغات متجددة لكافة مظاهر الحياة في أعمال للعقل والانفتاح على الإرث الثقافي الإنساني تقبله وتتفاعل معه فهي يمكن أن تتضمن أيضا توفير آليات للتحسب والسيطرة وفق دراسات بحثية تحليلية متعمقة لم تتضمنها الاستراتيجية.
- وكان الأخرى أن تشتمل الاستراتيجية على دراسات تتبعية وتقييمية تحليلية للأوضاع المشابهة للدول الأخرى، ومقاربة نهج الاسهام الفاعل في تغيير الاتجاهات لدى الأفراد والجماعات والمجموعات والمجتمع وتشكيل البنية الأساسية للمكون الثقافي الذي يفرز قيماً وثباتاً واستقرار يستند إلى مرجعية تحتكم إلى قيمنا الثابتة والأصيلة وما أفرزه العلم والحداثة من تجارب وثقافات تعضد وتساند وتطور هذه الأصالة إلى ما هو أفضل وأكثر نفعاً وإيجابية .
- لقد رفعت رؤية قطر 2030 لواء الحداثة والتقدم الفكري والمادي، إلا أنها خلت من الدراسات التحليلية وتوفير المعلومات حول الإشكاليات الاجتماعية الناجمة عن هذا التغير السريع كما خلت من استراتيجيات لتهيئة المجتمع وتطوير معارفه وكيفية معالجة التحديات الناجمة عن الصراع بين الموروث من مكون ثقافي ونسق سلوكي وبين الواقع الذي تتجاذبه أهواء وثقافات متنوعة ومختلفة ومتناقضة في كثير منها.



وقد رصدنا فيما يلي بعض العوامل المؤثرة على استقرار الأسرة وتماسكها والناجمة عن ذلك :

- الصراع بين منهجية عقلية مرتبطة بالموروث من العادات والثقافات لدى الآباء مع جيل رهين بزمان ومكان مختلف. يؤدي إلى تفاوت الاستجابة بين القبول والرفض لعقلية الحداثة وما ينبع عنها من سلوك مغاير يؤدي إلى تعميق الهوة بين الأجيال.
- الصراع النفسي الذي يواجه الأبناء وهم رهن ثقافات متناقضة ومتنافرة، ومتجاذبة بين ثقافة الأسرة والقبيلة واختلاطهم مع المجتمع في تعدده. والتي تخلق حالة من التشتت بين الخنوع التام باقتناع وبدون اقتناع أو التمرد السلوكي لدى الأبناء. وقد تفرز عناصر متطرفة في الجانبين الراض منها بشكل متعصب والمحتمي بها أيضا بتطرف.
- هذا التمرد في مجتمع محافظ يضع الفرد على المحك، وتنجم عن ذلك مظاهر كانهدام الحوار في الأسرة، التصرف المغاير دون علم الأسرة، وقد تصل إلى ان تكون الحياة الأسرية حياة مظهرية أكثر منها حياة أسرية تلي احتياجات الأبناء في مجال التكوين والبناء والوظيفة.
- إن الاعجاب المطلق بالغرب وبكل ما هو غربي بقدر ما يظل رهيناً بتحديث مظاهر الحياة فإنه يؤدي إلى انعدام الثقة فيما عدا ذلك بما فيها مقدرات الأمة العقلية والفكرية وعليه يجب أن نهتم بجوهر الحداثة (العلم ، المعرفة ، المنطق) وليس قشور الحداثة .

إن جوهر روح الحداثة المتمثلة في الحقوق المدنية لم تأخذ مسارا حديا، وما زالت العقلية الذكورية تفرض وجودها في مجتمع منفتح في أرض المشرق.



مؤثرات التحديث والانفتاح على الأسرة .. القضية الأولى: المؤثرات على التنشئة الاجتماعية:

- دور الوسائل المستحدثة ، الألعاب والالعاب الاليكترونية افلام الرسوم المتحركة كمصدر غير مرئي يساهم في تنشئة الطفل بما تشمله من معايير وقيم ومفاهيم سلوكية في اغلبها مغايرة لمنظومة القيم المحلية بالإضافة إلى إفرازاتها الأخرى والتي تركز للفردية في مجتمع قائم على التماسك الأسري والقبلي.
- الشبكة العنكبوتية وادوات التواصل الاجتماعي بما تحمله من أدبيات متنوعة لتشكيل معارف الأبناء وخبراتهم. وهي تؤثر على دور الأسرة وتؤدي إلى فقدان التواصل وآليات الحوار والتفاهم مع الآخر".
- وإذا سلمنا جدلاً بان هذه الصناعات أصبحت جزء مؤثراً في المكون الثقافي والسلوكي للنشء وللشباب فلماذا خلت الاستراتيجية من معالجات لذلك بينما تملك دولة قطر المصادر المادية اللازمة والقدرة على جذب الخبرات الفنية لتوطين صناعة موائمة مع الثقافة المحلية والمعايير والمفاهيم والقيم الإنسانية.
- والآن وبعد مرور 7سنوات تنقصنا الدراسات والبحوث العلمية المستندة إلى التجارب العالمية لإرساء قواعد ومعايير للموازنة في مجال التنشئة. كما خلت من البرامج الموجهة لهيئة الأسرة وتهيئة الضالعين في التربية والمرشدين الاجتماعيين في كيفية إيجاد جيل متوازن متقبل للحدثة دون مؤثرات سلبية.



القضية الثانية :

الحدثة والتعليم بين الاغتراب والاستلاب :

- التحول الكبير في الاتجاهات المعرفية والثقافية النابع من اللجوء إلى نظم التعليم الغربي ، والتحول التدريجي لتكون اللغة الانجليزية هي الغالبة بين الاطفال والشباب وأصبحت لغة الأسرة ولغة السوق ولغة الشارع.
- إن هذه النظم يجب أن تركز على التنشئة السليمة وإيجاد جيل متوازن وضمان اكتمال التكوين النفسي والمعرفي للطفل وهو التكوين الذي تصبو إليه الرؤية لإيجاد جيل يتمتع بالقدرات العقلية والجسدية والتوازن والصحة النفسية وبعث ترتقي الأجيال القادمة إلى مستوى الحدثة.
- إن مشروع تعليم لمرحلة جديدة على الرغم من انه حمل في باطنه رؤي للمعرفة مختلفة ومتوائمة مع استهداف الحدثة، الا ان التطبيق وآليات التطبيق وتوفير مصادر التطبيق وتوقيت التطبيق والاستعجال في تطبيقه بشكل عام وعلى كافة المراحل ساهم في اندثاره في مرحلة مبكرة .



القضية الثالثة :

الشباب بين الاصالة والتحديث :

- ولقد اهتمت الاستراتيجية كما هو الحال في جميع نتائجها بأمريين هما الاحتياجات المادية، ومن ثم معالجة المشاكل الماثلة. ونتيجة لذلك انصب اهتمام الاستراتيجية بشكل كبير على الشرائح الضعيفة وليس الاهتمام المتكامل باحتياجات كافة فئات الأسرة والمجتمع.

- وعليه تبدو الحاجة أكثر إلحاحا إلى أن تستهدف الاستراتيجية التنموية القادمة التأثير في العقل الجمعي ونمط الفكر القائم على الحداثة دون استلاب أو مؤثرات سلبية على منظومة القيم والهوية.

- يركز هذا الاستهداف على الدراسات العلمية المبنية على التحليل والتنبؤ والمعارف والخبرات السابقة. وأن يتحرى الاهتمام بجوهر القضايا وليس مظاهرها، ويُفرد برامج تساهم في تغيير التوجهات ما زالت قائمة.



القضية الرابعة :

نمط الاستهلاك السائد :

- ارتفاع الدخل وارتفاع القدرة الشرائية في دول الخليج حول الاستهلاك إلى نمط بذخي وتفاخري، بل أصبح مؤشراً هاماً من مؤشرات المقام الاجتماعي والقدرة المالية للفرد وللأسرة .
- وإذا كان الاستهلاك الترفي أو التفاخري يعكس حالة من الفقر الفكري والمحاكاة، فإنه يتضمن في باطنه حالة من الإفكار للأسرة، حيث تنعدم الرؤية للإدارة الصحيحة لميزانية الأسرة وتحديد أولويات الصرف.
- وعلى الرغم من ان الاستراتيجية تطرقت لمسألة القروض محددة مسارا للحد منها، إلا أنها وكما سبق القول اهتمت بمعالجة العرض الظاهر دون الجوهر الكامن .وتبقى الحقيقة الناصعة هو أن الإجراءات الحكومية لتقييد آليات القروض والرقابة على البنوك وحدها ليست كافية للقضاء على المشاكل أو الحد منها بل أن هنالك حاجة للعمل على تغيير التوجهات نحو طرق الصرف والإدخار.
- الاستراتيجية حددت تخفيض ديون الأسرة القطرية إلى النصف بينما أشار أحد المصرفيين في مقابلة بجريدة الراية إلى ارتفاع القروض الاستهلاكية للأفراد مواطنين ومقيمين في قطر إلى حوالي 18 مليار ريال خلال الفترة من فبراير 2014 الي فبراير 2015 وهي أعلى نسبة تشهدها البلاد في تاريخها.



سبع سنوات بعد الرؤية : مؤشرات التقدم المحرز وتأثيراتها وفق هرم مسلو

التقدم المحرز	المؤشرات المؤثرة سلباً	المؤشرات الايجابية
<p>* لم تتحقق الأرقام المرصودة في الاستراتيجية في مسائل تكوين الأسرة ووظائفها .</p> <p>* لم تطرأ زيادات على منظمات المجتمع المدني . وتلك المتخصصة في مجال الرعاية الصحية . الوقائية من 11 وحتى الآن 15 .</p> <p>* لم تفرد الاستراتيجية مشاريع لمعالجة المؤثرات على الصحة النفسية للأسرة مثل وجود ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين ... الخ</p> <p>* عدم قدرة نظام التعليم التقليدي بناء مقومات نهضة علمية وتكنولوجية مدروسة . وطويلة النفس، وغرس روح الاجتهاد والمبادرة . ونشر النزعة النقدية والتفكير العلمي لدى الأجيال الناشئة</p> <p>* لم تفرد برامج لمعالجة صراع الادوار في الأسرة</p>	<p>قضايا الزواج "ارتفاع نسبة طلاق / عدم التكافؤ / الزواج بأكثر من زوجة/ مشاكل أسرية كبر حجم الأسرة الناجم عن الزواج المتعدد</p> <p>* تأثير عادات الطعام وانتشار الأمراض المزمنة المرتبطة بنمط الحياة والغذاء. لقد أوردت الاحصائيات بان 70% من الوفيات بدولة قطر ناجمة عن الأمراض المزمنة والأمراض الخلقية " المصدر استراتيجية 11 - 16 " ثم الإعاقات والمشاكل الصحية الناجمة عن زواج الأقارب وحوادث الطرق.</p> <p>البدانة وبدانة الاطفال</p>	<p>* جهود مقدره من الدولة لتحسين مستوى العيش واستيفاء الحاجات الأساسية.</p> <p>*مراجعة قانون الضمان الاجتماعي وزيادة فئات الضمان المنتفعة</p>

تحقيق الحاجات
الفسولوجية
(الاحتياجات الاساسية)

كالمائل والمشرب

الماوي الصحة البدنية
والعقلية العمل

* وافق مجلس الوزراء على تجربة العمل الجزئي . بالوزارة في 2011 ولم يصدر تقرير عن نتائج ذلك حتى اليوم

* عدم تحقيق مشروعات حماية المرأة العاملة

* بطء سير إجراءات طلبات الاسكان



سبع سنوات بعد الرؤية : مؤشرات التقدم المحرز وتأثيراتها وفق هرم مسلو

التقدم المحرز	المؤشرات المؤثرة سلبيًا	المؤشرات الايجابية
الجزء الخاص بقضايا الزواج والاستقرار الأسري لم تبرز فيه مؤثرات قوية	قضايا الزواج قضايا الهوية والشعور بالانتماء الاستقرار الأسري للأطفال.	مجتمع متماسك وشبكة قوية من العلاقات الأسرية والقبلية جهود مقدرة من الدولة لتحسين مستوى العيش واستيفاء الحاجات الأساسية.
مسألة الهوية والانتماء لأبناء القطريين لم يتقدم	تناقض المكون الثقافي الموروث مع الواقع المنفتح على ثقافات متناقضة " الاغتراب الثقافي "	مراجعة قانون الضمان الاجتماعي وزيادة فئات الضمان وزيادة الفئات المنتفعة
مسألة عاملات المنازل لا يوجد تقدم		

الحاجة إلى الأمان

الآمن النفسي والاجتماعي
والمعنوي والاقتصادي
والأسري



سبع سنوات بعد الرؤية : مؤشرات التقدم المحرز وتأثيراتها وفق هرم مسلو

التقدم المحرز	المؤشرات المؤثرة سلبيًا	المؤشرات الايجابية
<p>مؤثرات تكوين الأسرة / مسائل الهوية لأبناء القطريات</p> <p>مؤثرات التحديث على الترابط الاجتماعي ومسائل الاندماج</p> <p>غياب الإرشاد الفردي والارشاد الأسري والتنوير المجتمعي خصوصاً وسط الأسر التي تحوي أفراد معرضين للمخاطر وتأثير ذلك على الصحة النفسية للأسرة</p> <p>مراعاة الاسر في حال الزواج باكتر من زوجة</p> <p>الحاجة للحد من الفوارق الاجتماعية طبقية / عرقية</p>	<p>قضايا الزواج والطلاق والاستقرار الأسري.</p> <p>تدني مشاركة الشباب والأطفال في المراكز المتخصصة ،عدم وجود اندية اجتماعية ثقافية رياضية جاذبة في الأحياء</p> <p>• الإدمان بانواعه، العنف الأسري</p> <p>• الموازنة بين عمل المرأة والأسرة</p> <p>*الأنشطة اللاصفية في المدارس</p>	<p>علاقات اجتماعية وأسرية قوية</p> <p>أنشئت الدولة العديد من المراكز التنموية للشباب وللصغار</p> <p>12 وزارة الاوقاف</p> <p>10 وزارة الشئون الاجتماعية</p> <p>11 وزارة الثقافة</p>

الحاجات الاجتماعية

الاستقرار النفسي
والعاطفي والعلاقات الأسرية والاجتماعية بما فيها الهوية الانتماء الفخر

سبع سنوات بعد الرؤية : مؤشرات التقدم المحرز وتأثيراتها وفق هرم مسلو

التقدم المحرز	المؤشرات المؤثرة سلبًا	المؤشرات الايجابية
تحقيق بيئة تمكينية لذوي الإعاقة وتخصيص نسبة 2% من فرص العمل لذوي الإعاقة لم تتحقق عدم إفراد برامج تستهدف الشخصية والسلوك	تأثيرات العمولة	إن تحقيق الحاجات الرئيسية الثلاثة مع عوامل أخرى يكون لها دور كبير في تحقيق الحاجة إلى التقدير

الحاجة للتقدير
المكانة الاجتماعية المقدرة
والشعور باحترام الآخرين
له والإحساس بالثقة
والقوة

سبع سنوات بعد الرؤية : مؤشرات التقدم المحرز وتأثيراتها وفق هرم مسلو

التقدم المحرز	المؤشرات المؤثرة سلباً	المؤشرات الايجابية
عدم أفراد برامج تستهدف الشخصية والسلوك	انعدام التوازن بين القديم والحديث عدم استيعاب مقتضيات الحداثة المساوئ المتصلة بحياة الترف والبدخ والدعة	إن تحقيق الحاجات الرئيسية الثلاثة مع عوامل أخرى يكون لها دور كبير في تحقيق الحاجة إلى التقدير

تقدير الذات
استخدام قدراته ومهاراته الحالية والمحتملة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنجازات.



بين الرؤية والاستراتيجية الأبعاد الغائبة

تضمنت الرؤية تحديد مسار الموازنة بين متطلبات النمو والازدهار الاقتصادي على المستوى العالمي واحتياجات ومتطلبات المجتمع وفق موازنة تراعي مردود ذلك على كينونة المجتمع تاريخه وهويته، إلا أنه قد شابت العملية الإدارية والتنفيذية لتحقيق الاستراتيجية خلل لأمس عدة مجالات من العملية الإدارية كما يلي:

1. عملت الاستراتيجية على تحديد مواطن التركيز بشكل دقيق وتحديد الاستراتيجيات القطاعية مستهدفة النتائج المرجوة تحقيقها ، إلا أن المشاريع المصممة لم تحقق الأهداف المرجوة.
2. وعلى الرغم من ان ادارة الاحصاء تبذل جهود مقدره في مجال توفير البيانات الاحصائية إلا أن غياب أو قصور الدراسات للبيئة المحيطة لتقصي العوامل المؤثرة في بنية الأسرة وتماسكها أدى إلى عدم إحراز تقدم ملموس في المسائل المتصلة بالشأن الاجتماعي.
3. على الرغم من توفر البيانات الاحصائية إلا انه وبعد مضي سبعة أعوام لم ترتبط صناعة القرار وتنفيذه بالمؤسسات العلمية والبحثية واستجابتها لمتطلبات تطبيق الرؤية ومقتضيات المتابعة والصيانة والتطبيق وتحديد الاحتياجات بما فيها تأهيل الكفاءات الوطنية النابعة من ذات الواقع والقادرة على تخطي بعض عقباته.



الطريق إلى الرؤية ..

تبدو الحاجة ملحة لتغيير مفهوم التنمية الاجتماعية إلى مفهوم الإصلاح الاجتماعي والذي يجب أن يقوم على ثلاثة مرتكزات تشمل:

1. تطوير نمط العلاقات الاسرية التي تشكل الفرد.
2. بناء الثقافة العامة وتوجيه المجتمع نحو اكتساب المعرفة ونشرها.
3. تطوير عمليات الإصلاح الثقافي والتي تقوم على البحث والعلم والفكر العقلاني وما يصحبه من تجديد في الخطاب الثقافي

وفيما يلي بعض المقترحات :

- تكثيف الرصد الاجتماعي والمتابعة وإجراء الدراسات العلمية المتعمقة بهدف ان تكون الحداثة طاقة متجددة يعاد انتاجها وفق أسس علمية ليتمثل فيها الإرث الثقافي المحلي بما يحمله من مكون ديني وثقافي وإرث الثقافي الإنساني بما يحمله من معارف علمية وتقنية وإعمال للمنطق والعقل وإعادة انتاج كل ذلك ليؤطر لاستنهاض جوهره يتوائم بين التحديث والإصالة بما تحمله من تحولات إيجابية في بنية الأسرة الاجتماعية والثقافية.
- توفير البيانات الكمية والنوعية وفق تصنيف مستحدث يتوائم مع طبيعة الدولة ويكون قادرا على اعطاء مؤشرات صحيحة بما فيها اعتبارات المواطنة ووفق الخصائص الفردية والاجتماعية والجغرافية والادارية وتحسين المؤشرات المعنية بالدراسة والتحليل والمتابعة والتقييم وتحليل الأثر والتنبؤ المبكر بالمخاطر.



- الدراسة المتعمقة لتحديد معايير نمط الحياة ومواصفات الحد المستهدف لسلامة الأسرة وامنها لتكون منطلقا لصياغة استراتيجية وطنية تنويرية ومساهمة الإعلام التوعوي الموجه للحدثة والتحديث دون إخلال بمنظومة القيم والأخلاق السائدة ترشد الأسر إلى كيفية الموازنة في التنشئة وتحفي النشء من الاستلاب الثقافي أو الاغتراب وفق معايير علمية للتصالح مع الراهن دون ارتهان.
- تدريب كفاءات علمية وبحثية قادرة على تحليل الواقع وتحديد مواطن الخلل والإرباك وإعمال الفكر التحليلي للخروج برؤى استراتيجية قادرة على الاستجابة وتحقيق التقدم المرجو.
- تحديث محتوى المناهج التعليمية ومعالجة المناهج المكرسة للتمييز بكافة أشكاله وزيادة التركيز على الثقافة الوطنية واستغلال مؤثرات العمل الثقافي والوسائط الإعلامية المختلفة في التوعية الاجتماعية كالأنشطة اللاصفية في المدارس والمسرح والأدب ودور العرض وال النوادي الاجتماعية الثقافية بالأحياء، ودعم الجماعات الهادفة إلى تفعيل الحركة الثقافية بشكل عام.
- تعيين جهاز/أجهزة دفاعية ورقابية تحمي وتراقب تطبيق نصوص الرؤية والاستراتيجيات المتعاقبة ورسم الخطى لأدوار الأجهزة الحكومية المعنية (الثقافة /الشئون الاجتماعية /الشئون الإسلامية والأوقاف).
- دعم البناء المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني وتعزيز قدراتها وقدرات كوادرها وتمتين اواصر التكامل بين القطاعات المختلفة والاهتمام بإيجاد مؤسسات دينية قادرة على الدراسة التحليلية لنقاط الخلاف بين المفكرين في النصوص التشريعية وتجديد الخطاب الديني وتحري القياس والاجتهاد في القضايا العصرية الشائكة والموازنة بين الدين والعلم والعقل .

تطوير أليات الإرشاد والتنوير الفردي والجمعي بحيث يتكامل مع العمل التنويري المجتمعي..التدريب ..التوعية والتنوير



شكرًا لحسن استماعكم

